

جلد (5) العدد (1) كانون الثاني 2022 72ثالثا : المعارضة البرلمانية وشرعيتها: إن الدول الديمقراطية تقوم على وجود عدد من المؤسسات الدستورية التي تتعاون فيما بينها لتحقيق أهداف النظام السياسي وفي مقدمتها مصالح مواطنيها وتحقيق التقدم والاستقرار، لهذا فإن البرلمان مؤسسة دستورية تُعبّر عن إرادة الشعب، البرلمان أحد "المؤسسات التي تتيح وتحمي الحقوق، ليس لأنها ببساطة ظرف منطقية لازمة، لأنها ظرف عملية لازمة لوجود الديمقراطية"، تجد المعارضة في البرلمان مساحة واسعة من الحرية وإن المعارضة المنظمة والقوية تكون قادرة على نقد سياسة الحكومة وتقديم البديل المعقول لها، مع اعترافها بحق الأقلية في المعارضة ومن ثم تكون المعارضة أكثر فاعلية لقربها من مصدر القرار. من أقوى ضمانات الحرية هي وقوف المعارضة الفاعلة داخل البرلمان ضد ما تبديه الحكومة من نزعة استبدادية، تعكس بالنهاية قوة السلطة التشريعية لأن الأولى تعمل عبر الثانية، والمعارضة لها ضمانات دستورية وواقعية مهمة عبر الحقوق والصلاحيات التي منحت للسلطة التشريعية في هذه الدول. ويتأثر دور المعارضة البرلمانية بطبيعة النظام الحزبي السائد، فالمعارضة في نظام الحزب الواحد لا تتعدى صورة النقد الذاتي، أما المعارضة البرلمانية بمفهومها السليم فقد أخذت بها الأنظمة ذات الديمقراطيات الراسخة. فإن هذا النظام يعمل على جعل المعارضة مؤسسة فعلية، وتميل المعارضة للظهور بمظهرها الحقيقي، تقسيم المهمات بين الحكومة والمعارضة تواجه تفرقة دقيقة جداً بين المؤسسات وهي التي تكون بين حزب الأغلبية وحزب الأقلية، حيث تؤدي المعارضة البرلمانية دورها بشكل فعّال وواضح ومعتدل، ويستطيع الرأي العام إن يفهم جيداً الفارق بين وجهة نظر حزب الأغلبية وحزب الأقلية ويختار بينهما في المناقشات البرلمانية، ويظهر في الحملات الانتخابية أمام الناخبين خياراً مبسطاً ومختصراً ومخططاً يسمحان بتوجيه معين للاختيار بينهما، وهذا الوضوح للمعارضة يشكل عنصراً أساسياً في فعّاليتها وفي الوقت نفسه يٌقوي النظام الديمقراطي عن طريق الآتي.